الباب الأول

تمحيص الأدلة

مقدمة الطبعة الأولى [الجزء الأول]

لا شك في أن قراءتي لكتابات حسين أحمد أمين حول الإسلام تأخرت كثيراً ... لكن ليس لي في ذلك ذنب، لأني لم أقرأ كتابه إلا قبل أربعة أشهر.

وهذه الحقيقة قد تثير في وجهي سؤالاً يقول : ما دمت قد تأخرت ـ بصرف النظر عن السبب ـ، فما الداعي لك أن تكتب ؟.

السؤال وجيه ويستحق الإجابة ... إن ما حفزني على نشر هذه القراءة، أن كتابات الرجل تحمل أفكاراً خاطئة جمة ، ولم أطلع على الردود التي يشير المؤلف إليها، وهي ردود لم تقنع الكاتب.

وتعدد طبعات الكتاب الذي ضم تلك الآراء، ومنح جائزة يوحيان بتصميم كبير على نشر هذه الأفكار، وعلى الترويج لها.

كما أن كثافة المعلومات بغض النظر عن مصداقيتها، وأسلوب الكاتب، يؤهلان آراءه للرواج، لدى القراء ذوي الثقافة الإسلامية المحدودة، التي لا تتجاوز مناهج الدراسة الرسمية، وهي لا تسمن ولا تغني من جوع.... ومما ييسر تلقي هذه الفئة من القراء، لما يبثه المؤلف، أن الرجل يعلن حرصه على الدين وإيمانه بتطبيقه... إلخ.

إن مساحة اللقاء بيني وبين الكاتب، ضئيلة جداً، فلا تتعدى هدفاً عاماً(*) عنده وعندي، هو خدمة الإسلام والعمل على نهوض المسلمين من رقادهم .. بعد ذلك تتشعب بنا السبل، فلا نلتقي في المنطلقات، ولا الرؤية، ولا وسائل العلاج.

وربما فوجئ القارئ الكريم بأني لا أكفر الكاتب، ولا أتهمه بالكتابة نيابة عن غيره، مع أن كثيراً من الأفكار المحورية للمؤلف تدعو إلى مثل هذه المواقف..

(*) هذا مع التسليم بادعائه ولو أن معظم ما في كتاباته ينقض ذلك الادعاء.

غير أني - بطبعي - أرى أن من الجدير بأي قارئ أن يناقش أفكار الكاتب لا شخصه، لأن الأفكار محتملة البقاء، وشخصه محتم الزوال، وهو سيمثل أمام رب العزة والجلال، وسيجزى عما فعل، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

لا سيما أن المؤلف يصر على أنه مسلم، يود الخير لأمته، فعلينا أن نحمل أفكاره التي تنطوي على المروق، على محمل الخطأ لا الخطيئة، وأن نبين له الحق - كما نعرفه ونراه -، فإذا عاند وكابر، فإنه مسؤول - وحده - عن موقفه.

وقد يندهش القارئ العزيز من لغة الحوار التي أستخدمها، حين يجد المؤلف قد كال أقذع الشتائم والاتهامات لمخالفيه في الرأي، إذ يدمغهم بالجمود والرجعية والجهل والعمالة وأنهم يتاجرون بالإسلام...

ولذلك كله لا يتمنى المؤلف أن يلتقيهم، حتى لو كانت الجنة هي مكان اللقاء!! وتلك لغة يأباها الإسلام حتى مع غير المسلمين :

﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ... ﴿٤٦﴾ ﴾[1].

ولا يشفع للمؤلف أن خصومه أساؤوا الأدب معه - كما يقول -.

فهو ينعت مخالفيه بالرجعية، وبأن مصالحهم الدنيوية ارتبطت بالجمود الديني (ص ٣٣٩) ... وسيطلع القارئ على أن التمسك بالكتاب والسنة، يرادف - عند المؤلف - الجمود الديني !!.

ويرجم المؤلف مخالفيه بأنهم مأجورون، لصالح دول معادية للإسلام (ص ٣٧٨) ... ويكرر وصفهم بالتحجر وبالاتجار بالدين (ص ١٧٠) وقادتهم مرتزقة أو مجانين يقصرون حق التفكير على الأموات (ص ٨) .

---

(١) سورة العنكبوت : الآية ٤٦ .

ولذلك فهو لا يرغب في العفو ولا يراه، وهو غير قادر عليه، لأن جرائمهم - عنده - تشبه جرائم التتار وهتلر وفظائع الروس في أفغانستان، ووحشية الأمريكان في فيتنام (!!!ص٨).

ويدعو المؤلف - ضمناً - إلى عدم التسامح معهم، في حديثه (ص٢٣٠، ٢٣١)، عن تسامح الرومان الديني في القرون الثلاثة الميلادية الأولى - وهو لديه تسامح نادراً ما عرف العالم نظيراً له -، لكن الرومان استثنوا المسيحيين من تسامحهم، لأنهم - أي المسيحيين - لو حكموا فلن يتسامحوا مع غيرهم، فاضطهادهم - إذاً !!!! - كان حماية لمبدأ التسامح الديني نفسه !!!!.. بل إن المؤلف الذي ينادي بنقاش علمي أمين هادئ لاسباب ولا تكفير فيه (ص١٤٤)، يتهم الأمة عبر تاريخها بالنفاق والكذب، ولم يسلم منه حتى بعض الصحابة!!.

ولا يخفي المؤلف (ص٩) فرح (المستنيرين) بكتابه ... وإن كانت تهنئة الملاحدة إياه لم تسره، لأنهم يصطادون في الماء العكر، ولو صدق المؤلف مع نفسه لسألها: وهل يبتهج الملاحدة بمن يدافع (حقاً) عن الإسلام؟ علماً بأن عدداً من تقريظات كتاباته - وهي منشورة آخر الكتاب - تحمل أسماء (خواجات): لا هم عرب ولا هم مسلمون، كفيليب كاردينال، وب. فاتيكيوتيس، ونورمان دانييل.. فضلاً عن كتاب عرب معروفين بعلمانيتهم وعدائهم للإسلام، كمحمد نور فرحات وأنيس منصور ...

مع أن المؤلف (ص ٣٤٣ - ٣٥٧) يشكك في من يكون ماركسياً في مصر، ثم يتوب إلى الله ويكتب عن الإسلام! .

والطريف أن الرجل يصور لنا أن المستنيرين (من أمثاله)، يعيشون جواً خانقاً من الإرهاب، ولذلك فهو (ص٣٤١) يسأل أديباً زاره ليقدم تأييده

المطلق لما يكتبه المؤلف، فسأله الأستاذ حسين: لم لا تخوض هذه المعركة - إذاً - وأنت مؤمن بقضيتنا؟!.. فأجابه الأديب: « والله لولا عيال لي أخشى عليهم التشريد بعدي لفعلت » !!.

ويرد المؤلف عليه بأن الرزاق هو الله (مع أنه في مواضع أخرى من الكتاب يهزأ بمشيئة الله وبالقضاء والقدر ... إلخ).

وهذا كذب صريح، لأن الذين يعبرون عن مثل أفكاره، مدعومون من السلطات بصورة مفضوحة.. وأقرب شاهد هو المؤلف نفسه، الذي يشير موجز حياته المنشور على الغلاف الأخير لكتابه، إلى أنه تمت ترقيته إلى سفير عام ١٩٨٦م (أي : بعد نشر كتاباته ببضع سنوات).

* * *

غير أن هذا المسلك الذي يؤخذ على المؤلف، لا ينبغي أن يقود الآخرين إلى انتهاجه معه... فالخطأ لا يصحح بخطأ مثله... والكاتب ليس قدوة لي، وخصوصاً إذا استعمل مع خصومه لغة رديئة... فقدوتي هو الرسول الأمين محمد بن عبد الله - ﷺ -، الذي كذبه قومه وافتروا عليه أشنع الأكاذيب، فقالوا: ساحر، شاعر، مجنون، يعلمه بشر... كما عذبوه وحاربوه وتآمروا عليه، ومع ذلك كان يدعو ربه فيقول: « اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون ». .. أما ما سيجده القارئ من اتهامي للمؤلف بالكذب وعدم الأمانة، فهو مدعم بالأدلة والبراهين، ولا يعني الحوار النظيف أن نقول للكاذب: أنت سيد الصادقين.

إن غايتي هي البحث عن الحق.. فلا أتلمس العيوب للبرآء، ولا أروم إثارة، ولا أبحث عن شهرة، فلكل ذلك سبيل غير هذه، أعرفها وآنف من أن أسلكها.

فإن حالفني الصواب فبتوفيق من الله أرجوه، وإن أخطأت فمن نفسي

وقصوري وبشريتي... ولن أتردد لحظة واحدة في الرجوع إلى الحق والصواب (فكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون).

لذا أناشد كل قارئ ـ والله يشهد على ما أقول ـ أن يتفضل عليَّ فيبين لي خطئي، لأدعو له بالثواب، فرحم الله امرأ أهدى إليَّ عيوبي.

إن الذي ثبت لي من خلال قراءة كتابات المؤلف، وتمحيصها في حدود قدراتي، أنها مليئة بالمغالطات العقيدية، تقوم على قواعد يأباها العقل (أؤكد : العقل)، وتفضي بالإسلام إلى دين هلامي شكلي. وقد استندت أفكار المؤلف إلى حشد من المعلومات غير الصحيحة، فضلاً عن أنها ليست جديدة (إن لم نقل: إنها بضاعة آخرين لم يشر المؤلف إليهم)... وذلك فضلاً عن ابتسار العديدمن النصوص وتحريفها ووضعها في غير سياقها لتخدم غرضاً مسبقاً، وأحكاماً مستقرة من قبل.

وأنا مسؤول أمام اللّه ـ ثم أمام القراء الأحباء ـ عن كل حكم أعلنته هنا، إلا أن يقنعني أحد بخلاف ما توصلت إليه، فإني ـ كما سبقت الإشارة ـ على استعداد تام للرجوع إلى الحق، لأنه خير من التمادي في الباطل... وأقول مع الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ: «ليس من طلب الحق فأخطأه، كمن طلب الباطل فأصابه ».

أدعو الله ـ عز وجل ـ أن يهدي المؤلف وإياي وجميع المسلمين إلى ما فيه سعادة الدارين.

وأبتهل إليه ـ سبحانه ـ أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله ـ جل جلاله ـ بفضله ورحمته، وأن ينفع به... إنه سميع قدير وبالإجابة جدير، وهو مولانا نعم المولى ونعم النصير.

منذر الأسعد

الرياض في ١٤١٠/٤/٥هـ

١٩٨٩/١١/٣م

الفصل الأول
إسلام مُعَدَّل

«الصديق الزائف كالظل : يمشي ورائي عندما أكون في الشمس، ويختفي عندما أكون في الظلام».

[جبران خليل جبران]

اليد الميتة

بين يديَّ الطبعة الثالثة من كتاب « دليل المسلم الحزين » والطبعة الثانية من كتاب « حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية »... وقد جمع الكتابان ـ وهما من تأليف حسين أحمد أمين ـ في كتاب واحد يتكون من ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسط، نشرته مكتبة مدبولي عام ١٩٨٧م.

وقد سبق للمؤلف أن نشر فصول الكتاب في عدد من المجلات العربية في مصر وقطر...

الهاجس الأساسي للمؤلف هو أن أمة المسلمين في عصرنا الحاضر أمة متخلفة، وسر ذلك التخلف – عنده ـ هو يد الماضي الميتة التي تكبل أعناق المسلمين ... ويد الماضي هي السنة النبوية التي نسبها الفقهاء ـ كذباً ـ إلى النبي الكريم، ليسبغوا على أفكارهم الشخصية صبغة مقدسة، تضمن لاجتهاداتهم الرواج. وحيث أن النَّسْخ وقع في القرآن، فإن على المسلمين أن يطوروا دينهم بما يوائم معطيات العصر، حتى لو أدى ذلك بهم إلى الخروج على نصوص قرآنية قطعية الدلالة، فالمهم هو استلهام « روح » الإسلام، لا النصوص التي نزلت لمعالجة أوضاع خاصة بالمجتمع البدوي في شبه جزيرة العرب، في العهدين النبوي والراشدي.

خلال ذلك يطلب المؤلف أن تلغى الحدود الشرعية كحد السرقة والخمر، ليضع المجتمع عقوبات تناسب أحوال القرن العشرين.

* * *

ذلكم هو محور الكتاب حسبما فهمته. وبرغم أن تلك الأفكار تطرد وتتكررفي الكتاب، فإنني سأعرض أكبر قدر من النصوص للمؤلف تدعم هذا الفهم لكي لا أظلمه دون أن أقصد إلى ذلك ... فالمسلم حينما يهم بمغادرة منزله صباح كل يوم، يدعو الله ـ عز وجل ـ بالدعاء المأثور :

« اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أُضَلَّ، أو أَزِل أو أُزَلَّ، أو أَظْلِمَ أو أُظْلَمَ، أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عَلَّي ».

* * *

يقول المؤلف(ص ٤، ٥، ٦، ٧) : لكي تسير سفينة العالم الإسلامي، لابد من إلقاء الجثث منها، وأضخم هذه الجثث هي قبول المسلمين بتمكين يد الماضي الميتة من القبض على أعناقهم، وبتحكم قيم هذا الماضي ومعتقداته في حاضرهم ومستقبلهم، مما يوجب على العلماء المسلمين التصدي لفصل الجوهري من تراثهم الديني، عن العَرَضي الزائل.

فكثير مما نظنه من الدين هو من إضافات البشر، إذ تتلون تعاليم الدين ـ بالضرورة ـ بظروف الزمان والمكان اللذين ظهر فيهما ذلك الدين، ليلقى القبول والتفهم لدى الغالبية.

بل إن في الأصلي نفسه من الدين، تعاليم راعت ظروف المجتمع لدى ظهور الدين... فإذا أصرت الرسالة على نقائها وعدم تلونها بالظروف المحلية والتاريخية، ضاعت ولم يقبل بها أحد.

والشعوب – بذكائها – أوجدت أساساً دينياً لاستمرار تمسكها بقديمها، فصبغت عقائدها وطقوسها وعباداتها، التي لا تنوي بأي حال من الأحوال أن

تتخلى عنها، بصبغة الدين الجديد وأدخلتها في إطاره (ص ٩٥).

وعليه فإن الوثنيين الذين اعتنقوا النصرانية، وجدوا متنفساً لوثنيتهم في تماثيل مريم والمسيح وفي الأيقونات، أما الوثنيون الذين اعتنقوا الإسلام، فجعلوا متنفسهم الرئيسي تقديس الأولياء، إزاء التحريم القاطع للصور (ص٩٦).

وعبادة الأشجار معروفة منذ قديم الأزل، واستمر تقديسها بعد الإسلام، ولكن بعد نسبتها إلى وليّ (ص ١٠٣).

فشعوب الأقطار التي فتحها المسلمون، نجحت في خداع الفاتحين (!!)، وفي تطويع ما جاؤوها به من دين « أرادهم أولئك على دفع الجزية إن هم اختاروا البقاء على معتقداتهم القديمة، وأوصدت في وجوههم أبواب عدد من المناصب الهامة (*) في الدولة، فكان سبيل العامة إلى تجنب الجزية، والوصول إلى المناصب، مع احتفاظهم بعقائدهم، احتضان الدين الجديد، وإقحام هذه العقائد فيه. وكان أن قنع الحكام بهذه (التوليفة)، وأذعن الفقهاء، ورضيت الرعية، ونالت العامة ـ أو ظنت أنها نالت ـ نعيم الدنيا وأجر الآخرة » (ص١٠٨) !!! فما قول المؤلف في الإنجليزي المتعصب « اللورد كروزن » الذي زعم أن الإسلام موافق لطقوس وعوائد البلاد التي وضع يده « الحديدية » عليها (!!) .. نحن لا نؤمن بقوله و لا بقول المؤلف ولكن قدمنا قول كروزن ليدرك القارئ أن هذه الترهات قديمة أقدم من « إسلاميات » المؤلف، وأن أي محاولة لحصر الإسلام في بوتقة المكان (الجغرافيا) أو الزمان(التاريخ الغابر) ستبوء بالخسران، ولن تحظى بقبول الأمة، ناهيك عن أنها تفتقر إلى المصداقية! .

ويؤكد المؤلف إذعان السلطة والعلماء لتقبل العناصر الوثنية المحلية، بعد صبغها بالصبغة الإسلامية (ص ١٠١).

(*) والصواب أن يقال: المهمة.

أمـــة منـــافقـــة

ولا يقتصر اتهامه بهذا النفاق العجيب المزعوم على الخلفاء والعلماء والداخلين في دين الله أفواجاً (الكاتب ينعي على خصومه تنقيبهم عن نواياه وهو فرد وهم يحاكمون نصوصاً له واضحة، ومع ذلك فهو يكيل الاتهامات للأمة كلها عبر تاريخها، فتغدو أمة متواطئة على النفاق وليس هذا زلة قلم عابرة، فالمؤلف يؤكدها أكثر من عشر مرات في الكتاب) ... بل يمتد الاتهام إلى الدين ذاته، ضمن ادعائه أن الدين يقدم تنازلات من رسالته ويقبل الدخيل المحلي، فالإسلام حرم على المسلم سفك دم المسلم « غير أنه في نفس الوقت هيأ مشروعاً لذلك الولع بالغارات، التي أسماها البعض بالرياضة القومية للبدو، ألا وهو الفتوحات الإسلامية للأقطار خارج شبه الجزيرة العربية. وقد أرضى البعض هذا المنفذ الذي وجدوا فيه مجالاً للتعبير عن صدق الإيمان وحب الغنيمة في وقت واحد » (ص ١١١)!!!!.

بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية « عَظُمَ » تأثر المسلمين بعقائد الآخرين (اليهودية والمسيحية والمانوية)، غير أن المسلمين كانو شديدي الحرص في نفس الوقت، على نفي تأثر عقيدتهم بعقائد غيرهم، وذلك بالرغم من إيمانهم « النظري » بأن الإسلام دين كافة الرسل من وقت آدم إلى محمد ﷺ، وأن القرآن إنما جاء مصدقاً لما ورد في التوراة والإنجيل.

فلم يكن هناك مبرر إذن للجزع من التأثر بتعاليم الديانات السماوية الأخرى إلا ما أفسده أتباعها منها أو ما حرفوه (ص١٩٤).

وبعد اتهام الفقهاء بأنهم مالؤوا وثنية الشعوب المفتوحة ، يدمغهم المؤلف بالنقيض تماما، فيقول: إن الفقهاء يذهبون إلى أن الشريعة السماوية لا تتبدل بالاعتبارات التاريخية، فهي تصلح لتركيا والنيجر وبنجلادش، وتصلح أيضاً لمصر في القرن السابع وفي القرن العشرين الميلاديين، مع أن النسخ وقع في القرآن نتيجة تطور الجماعة الإسلامية خلال ٢٣ سنة، فما بالك بتغيرات طرأت خلال ١٤ قرناً؟ (ص ١٨٩).. ويتابع المؤلف في الصفحة نفسها فيقول: بل إن القرآن راعى أحوال مجتمع الجاهليين، وقدَّر صعوبة فرض أوضاع مثالية، واكتفى بالحد من شرور أوضاع كان من الصعب على الجاهليين قبول استئصالها دفعة واحدة، أو كما قال المشرع الأثيني « سولون »: (ليست هذه خير قوانين بوسعي أن أسنها، ولكنها خير قوانين بوسعكم أن تقبلوها) .

وكثيراً (كذا) من أحكام العقيدة قد تم تفسيره أو بلورته أو ابتداعه (كذا) وإقحامه (!!) على مدى قرون (ص ٣٧٨).

والكثير (!!) من أحكام القرآن والسنة، قصد بها علاج شرور المجتمع الجاهلي في شبه جزيرة العرب (ص٢٠٧) والأحكام الشرعية الواردة في كتب الفقه ليست كما قضى بها الكتاب والسنة (١٩٧).

كما أن شخصية النبي وأفكاره تطورت ولم تكن ثابتة منذ حداثته إلى وفاته (ص١٩٧).

ونتيجة تطعم الإسلام بأعراف شعوب البلدان المفتوحة، أمكن الحديث عن إسلام عراقي وآخر حجازي وثالث شامي ... (ص١٩١).

وربما كان عدم ترتيب السور والآيات وفق تاريخ النزول، قد ساهم في حجب مفهوم تطور الدعوة النبوية عن المسلمين ـ في نظره ـ .

ويعتقد الكاتب أنه مما يدعو إلى السخرية، خشية المسلمين من أن يؤدي القول بتطور الدعوة النبوية، إلى إنكار المصدر الإلهي للقرآن (ص٢٩١).. وهو يتجاهل بذلك أنه في مقابل نسخ الله بعض ما أنزل الله، يدعو – المؤلف – إلى أن ينسخ حسين أمين ما أنزله الله !! ولست أدري كيف يجرؤ مسلم على أن يضاهي نفسه برب السماوات والأرض!! إن القضية غير مقبولة عقلاً، فالمخلوق الذي يجعل من نفسه نداً لله ـ تعالى الله عن ذلك ـ لا يمكن أن يكون مسلماً في الوقت نفسه.

وأشد إثارة للعجب من كل مَا سلف أن المؤلف يقول (ص٩٣):

« الدين نص وتأويل. هذا من عند الله، وذاك من صنع البشر. هذا ثابت، وذاك يختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات والحقب، فإن كان النص ليس بالوسع تبديله، فكثيراً ما تحايل البشر عليه بتأويله حتى يوافق أهواءهم ونزعاتهم.

وقد أبى بعض مفكري اليونان وروما الأقدمين ـ مثل فيثاغورس ونوماميليوس ـ أن يخلفوا نصوصاً تكبل فكر التابعين، فأحرقوا قبيل وفاتهم ما كتبوا، وأوصوا بأن تدفن كتاباتهم معهم، حتى يتيحوا لكل جيل في كل قطر أن يخرج بفكر يناسب عصره وبيئته. وقد يقال: إن نبي الإسلام أيضاً لم يأمر بجمع القرآن، بدليل أن الخليفة أبا بكر تردد حين عرض ابن الخطاب عليه الفكرة، قائلاً لعمر: إنه لا يستطيع أن يقدم على ما لم يقدم عليه النبي، ولا أوصى به قبل وفاته.

غير أن الافتراض الأساسي في الدين ـ أي دين ـ هو أن تعاليمه الواردة في النص المقدس صالحة للكافة في كل زمان ومكان.

بيدأنه كثيراً ما كان البشر أضعف من أن يلزموا أنفسهم بأحكام النص، وأجبن من أن يثوروا، وأخبث من أن يعترفوا بعجزهم أو صدودهم... »!!.

فهو يعتقد ـ إذاً ـ أن النص الديني قيد ويستدل ببعض مفكري اليونان الذين أبوا أن يخلفوا نصوصاً تقيد فكر تابعيهم، ويقرن ذلك بعدم جمع النبي للقرآن (ص٩٣) (وكأن النبي لم يكن يريد وصول القرآن إلينا، والذي يقرأ كتاب المؤلف كاملاً وحرصه الشديد على إفراغ القرآن من مضمونه وأحكامه ـ حتى القطعي منها ـ يفهم من النص الأخير أن المؤلف يتمنى لو أن القرآن لم يصل إلينا، لأراح واستراح!!).

أضف إلى ذلك أن المؤلف يسوق الأباطيل التي نسجها الأفّاقون حول ثالث الخلفاء الراشدين « عثمان بن عفان » رضي اللّه عنه، من أنه حذف ٥٠٠ آية من القرآن تطعن في بني أمية وتذم أبا سفيان (ص٥٨)!!!!.

* * *

القرآن [الناقص] !!

لا يقل موقف المؤلف من السنة النبويه حدة، عما لمسناه تجاه الدين بوجه عام، والنصوص القرآنية المحكمة بوجه خاص.

ومع أنه بث هجومه على الحديث النبوي في أنحاء شتى من الكتاب، فإنه ركز ذلك الهجوم في فصل حمل عنوان: « دور الأحاديث المنسوبة إلى النبي في تاريخ المجتمع الإسلامي »... امتد هذا الفصل من الصفحة ٥٣ إلى الصفحة ٧٢، وقد وضع للفصل خاتمة وخلاصة تحت عنوان يفوح بالمغالطة، ألا وهو « أكتاب غير كتاب الله »؟!، مما قد يوهم القارئ غير المدرك لمكانة السنة النبوية، بأن المسلمين يؤمنون بكتاب ـ أو كتب ـ غير القرآن لأنهم يعترفون بالحديث النبوي !!...

ولتسويغ موقفه يقول المؤلف: «إن الرسول ﷺ لم يدَّع (!!) أنه معصوم من الخطأ إلا حين يملي القرآن أو يتلوه، بل إن القرآن (!!) قد نبه النبي إلى أخطاء بدرت منه »... (ص٥٤).

والقرآن ـ يضيف المؤلف ـ كان كافياً لحكم المجتمع الإسلامي في صورته الأولى، لكن الوضع اختلف عقب انضواء شعوب جديدة متباينة تحت راية الإسلام بعد الفتوحات، وهم في حاجة إلى شريعة أكثر تعقيداً (!!) وأوفى تفصيلاً من تلك التي كانت صالحة (يعني: القرآن حسب بداية كلامه !!) لحكم مجتمع في بساطة مجتمع مكة والمدينة (ص٥٣).

وافتراء الحديث على النبي بدأ لأسباب سياسية، ضد حكم بني أمية (ص٥٥)..... ورد بنو أمية على النار بالمثل، فكانوا يجدون بين «أتقى الفقهاء» (!!)، ممن يجرون عليه الرواتب، من يضع لهم أحاديث ينسبها - كذباً - إلى النبي ﷺ ومن هؤلاء: الزهري «الفقيه الصالح» (!!) الذي وضع للأمويين حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، ليصرفوا الناس عن الحج أثناء سيطرة عبد الله بن الزبير على الحجاز وذلك بزيارة مسجد الصخرة الذي بناه عبد الملك بن مروان في القدس !!! (ص٥٦).

ونحن - الآن - لن نفند مزاعم المؤلف الجائرة بحق الزهري، الذي يصفه المؤلف بأنه فقيه صالح، مع اتهامه بالكذب على الرسول ﷺ ليرضي عبد الملك ! وهذا الاتهام ليس من (عبقرية) المؤلف فهو مسروق من أستاذه جولدزيهر، دون أن يذكر المؤلف ذلك !! ويكفينا الآن التنبيه على أكاذيبه من حيث المنطق الذي يحلو للمؤلف الصراخ باسمه مراراً، لنجد:

١ - أن حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا (أي المسجد النبوي في المدينة المنورة)، ينص على المسجد الأقصى، وليس مسجد الصخرة !! فإذا كان المؤلف يسرق عن جولدزيهر افتراءاته، أفلم يكن من حق نفسه عليه أن يجنبها سرقة هذا الخلط الفاضح الذي يدل على جهل مطبق بحقائق تاريخية معروفة لطلبة الابتدائي، لا سيما أن المسجدين - فك الله أسرهما - مازالا قائمين إلى يومنا هذا !!!.

٢ - أن المسجد الأقصى حظي بشرف ذكره وتعظيمه في القرآن الكريم، وليس في السنة المطهرة وحدها. يقول الله - سبحانه -:

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾ ﴾[1] . .

فهل القرآن ـ والعياذ بالله ـ يمالئ بني أمية ؟ مع أن المسجد الأقصى أقدم من بعثة محمد ﷺ نفسها؟ بل إنه ظل قبلة للمسلمين في صلاتهم، منذ فرضت الصلاة إلى ما بعد الهجرة النبوية إلى يثرب بما يقرب من عامين !! . .

٣ ـ أنه لو كانت أكذوبة جولدزيهر التي ورثها أحمد أمين وأورثها ابنه لو كانت صحيحة لما ظل اهتمام المسلمين بالمسجد قائماً، بعد زوال ابن الزبير وبني أمية، حتى إن المأمون محا اسم منشئه ونسبه إلى نفسه، ونسي أن يطمس تاريخ إنشاء المسجد !! .

٤ ـ أنه إذا فهم اليهودي الحقود جولدزيهر ـ أو شاء له هواه أن يزعم أنه فهم ـ أن هناك تعارضا بين الحج وحديث شد الرحال، فكيف يسوغ أن يقع هذا الهراء من مؤلف عربي مسلم أبوه ـ كما على غلاف كتابه ـ مؤرخ إسلامي كبير؟ . . إن شد الرحال لا يغني عن الحج، وليس من مسلم واحد عبر ١٤ قرناً فهم هذا الفهم المضحك، سوى المؤلف لأنه يسرق عن أستاذه العلج الكفور دون تروٍّ! .

ورداً على الأحاديث المعادية لبني أمية التي وضعها الشيعة، اختلق بنو أية أحاديث تطعن في أبي طالب (ص ٥٦) !! أما ما وضعه الفقهاء من أحاديث في زمن العباسيين لإرضاء الخلفاء وإشباع نزوات الأمراء فحدث ولا حرج (ص ٦٣) .

---

(١) سورة الإسراء، الآية ١ .

والفقهاء الذين رسم لهم المؤلف صورة كاريكاتيرية من نسج خياله فهي تجمع شتى الأوصاف المتناقضة (التقوى، الصلاح، وضع الأحاديث كذباً على النبي لدوافع مادية !!)، دفعهم الحديث المنسوب إلى النبي « وشر الأمور محدثاتها » إلى اختلاق حديث نسبوه إلى النبي يؤيد كل رأي يرونه صالحاً ومرغوباً فيه، مثلما وضع اليهود سفر تثنية الاشتراع، ونسبوه إلى موسى ليسبغوا عليه الثقة (!!!) (ص ٥٥).

كما حاولوا - أي الفقهاء - رفع أحكام السنة إلى مصاف الأحكام القرآنية فيما يتصل بالتشريع، فمحمد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة - يرى أن السنة تنسخ أحكام القرآن، ويتابعه الشافعي، كما أن الخصاف جعل السنة المتواترة (أي : التي يرويها جمع عن جمع بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب) جعل لها قوة القرآن (ص ٥٤).

* * *

فقهاء مخربون

والشافعي – بزعم حسين أمين – هو الذي رفع أحكام السنة إلى مصاف الأحكام القرآنية، وذهب إلى أن لها مصدراً إلهياً، وأنها المصدر الثاني للشريعة بعد القرآن، وأن كل كلمة صدرت عن النبي ﷺ منذ بعثته إلى وفاته، وكل عمل أتى به كان بتوجيه من الله (ص١٩٣)، ويكرر هنا زعمه أن الشيباني يقول بنسخ السنة لأحكام القرآن وموافقة الشافعي له، وسنرى عند التفنيد أن هذا كذب ... نعم والله إنه كذب !!.

وقد كان للفقهاء دوافع أخرى (غير الارتزاق طبعاً !!) لوضع الحديث على النبي، فكلما قال أحد الفقهاء رأياً قال له الناس : أهو شيء سمعته عن رسول الله أم هو رأي ارتأيته ؟ فأدرك الفقهاء أنه ما من فرصة أمام الرأي ليصادف القبول لدى جمهور المؤمنين ما لم يستند إلى سنة متواترة (دفعة واحدة : إلى سنة متواترة !!) أو يزعم أن له أصلاً في الحديث (ص ٥٥).

وجمهور المؤمنين الذين يرفضون ـ كما قال ـ أي اجتهاد غير مدعوم بحديث نبوي (وهذا ما سنثبت أيضاً أنه غير صحيح في حينه)، نراهم في موضع آخر (ص ١٩٤) يخترعون الأحاديث وينسبونها إلى النبي، ليتجاوزوا القوانين الصارمة التي وضعها الفقهاء كالشافعي وأحمد بن حنبل !! واختلاق الناس للأحاديث لم يكن وقفًا على زمن دون سواه، بل أسهم فيه المسلمون جيلاً بعد جيل، كل حسب مستجدات عصره (ص ١٩٤ : وما حدش أحسن من حد !!).

ذلك الأضطراب ممثلاً في اختلاط الصحيح بالزائف، وفي الاتجار بالحديثالنبوي، أثار جزعاً حقيقياً لدى لفيف من الأتقياء وأجلة علماء الدين (ص٦٨).

وربما يختلط على قارئ كلام المؤلف، مفهوم التقوى الذي لا يتعارض ـ عنده!! ـ مع الكذب، وأي كذب ؟ على النبي ﷺ !! ـ لا سيما أنه أورد الآن صنفاً جديداً من الأتقياء الذين ساءهم افتراء الحديث ونسبته إلى النبي الكريم !! لا تتعجلوا، فلم يتوقف سيل المفاجآت ... ذلك أن فريقاً من الأتقياء وأجلة العلماء الذين أثار الكذب على النبي جزعاً حقيقيًا لديهم حاربوا اختلاق الحديث باختلاق أحاديث على الرسول ﷺ تنهى عن اختلاق الأحاديث (ص ٦٨، وكأن علماء الإسلام الذين يندر أن يجود الزمان بمثلهم يقتدون بأبي نواس : وداوني بالتي كانت هي الداء !!).

وما زال في جعبة المؤلف أعاجيب أخرى إذ يرى أن قول النبي ﷺ : « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[1] أخرجه مسلم، من الجائز (نعم!!) أن يكون قد وضعه على النبي من ساءه إفراط القوم في وضع الحديث... فإذا ووجه الناس بهذا الحديث (والناس هنا هم الوضاعون، وهم

---

(١) والحديث بهذا النص متواتر (أي وصل إلينا مثلما وصل القرآن إذ رواه جمع عن جمع يستحيل عليهم ـ عقلاً ـ التواطؤ على الكذب) فقد ذكر له السيوطي ٧٨ طريقاً بلغت عند الملا علي القاري١٠٢ من الطرق !! (انظر قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ط ١ / ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ـ المكتب الإسلامي بدمشق وبيروت ـ تحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس ـ ص ٢٣ ـ ٢٧)..

وهناك ما لا يقل عن ستة أحاديث أخرى صحيحة في الوعيد لمن كذب على رسول الله ﷺ بعضها بغير النص المتواتر المذكور (انظر جامع الأصول ـ ج ١٠ ـ ص ٦٠٩ ـ ٦١٢). بل إن من يعلم أن حديثاً ما، موضوع على النبي ولا يُبَيِّن أنه موضوع فهو آثم، لقول النبي ﷺ : « من حدث عني بحديث يُرَى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين» أخرجه مسلم والترمذي ـ !!!..

فكيف يجرؤ هذا الكاتب على اتهام أفاضل علماء الأمة ـ لا برواية أحاديث يعرفون أنها مكذوبة ـ بل وضعها ـ أحياناً للوجاهة والمال إرضاء للحكام !! وأحياناً « ورعاً » !!!!!!.

غير الفقهاء الذين ساءهم الوضع فوضعوا هذا الحديث، إنها مباراة شائقة في الكذب على النبي صنعها وأخرجها وحضرها وكان الخصم والحكم فيها هو: حسين أحمد أمين وحده، وإن كان من الأمانة ـ كما سنثبت بالوثائق فيما بعد ـ أن المستشرقون سبقوه إلى كل ذلك المجد!!) يقول: إذا ووجه الناس بهذا الحديث،(أضافوا بعد كلمة « عامداً » عبارة « ليضلوا الناس »، حتى يجوز اختلاق ما لا يقصد به إضلال الناس! وفسر (هكذا دون تشكيل الكلمة ليضيع الفاعل!!) كلمة « عليٌّ » على أنها عكس « لي »[1]، بمعنى أن الكذب لصالح الدين لا حرج فيه » (ص ٦١!!!) (ورغم ذلك كان قد أقر ـ ضمناً ـ بصحة هذا الحديث قبل صفحتين!!!!) .

* * *

(١) والحقيقة أن ذلك ما فعله واحد من الوضاعين (تصوروا أنه واحد في طول تاريخ الإسلام !!)، لأنه ـ بزعمه ـ رأى الناس زهدوا في القرآن فأحب أن يرغّبهم فيه، فلجأ إلى الكذب على النبي ﷺ فوضع أحاديث عن فضائل السور، فلما ذكر له علماء الحديث (نعم ... وليس حسين أحمد أمين) الوعيد الشديد من النبي لمن كذب عليه متعمداً، قال : أنا ما كذبت عليه، إنما كذبت له .. وقد روى هذه الواقعة الإمام الحاكم للتحذير من هذه الفئة من الوضاعين !! فكيف يدمغ علماء الحديث بما تصدوا هم أصلاً لفضح بطلانه ؟.

الكذاب الورع !!

وقديحسب من لم يقرأ الكتاب كاملاً، أن المؤلف يؤمن بصحة الحديث النبوي قبل عصر التابعين... لكن الحقيقة اتهاماته بالكذب على النبي طالت الصحابة أنفسهم... فهناك « ما يوحي » (!!) بأن اختلاق الحديث سبق عصر عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ (ص٨٥). صحيح ـ يضيف ـ أن بعض كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان (ولا ندري ـ بل ندري ـ ما سر تجاهله لعلي هنا!!)، كانوا مقلين في رواية الحديث خشية أن تخونهم ذاكرتهم (فخطورة الكذب ـ ولو نسياناً ـ على النبي معروفة منذ زمن الصحابة، فكيف اتهم الأمة بوضع أحاديث التحذير من الكذب على النبي في عصور لاحقة!!!).

لكن أبا هريرة ومعه « سائر الصحابة » ـ رضي الله عنهم ـ (نعم !!!) لم يكونوا ـ عند المؤلف ـ كهؤلاء النفر (ص٥٩ ...أي لم يكونوا ورعين وهو ما سنتبينه من كلامه بعد قليل) .. فكثرة مرويات أبي هريرة أثارت شكوك سامعيه لا سيما أنه كان مزّاحاً (ص٥٩) (يرجع صفة المزح إلى صحيح البخاري، بخلاف عادته في الكتاب كله حيث لا يوثق سوى أحاديث وأخبار تعد على الأصابع !!) وبرغم أن المؤلف يورد تفسير أبي هريرة لإكثاره من رواية الحديث النبوي، بملازمته اللصيقة للنبي الكريم، فإنه يضرب بهذا التفسير المنطقي جداً عرض الحائط، ويقول: إنه مع ذلك، كان هناك من أجلة الصحابة من يسيء الظن بأبي هريرة، كعبد الله بن عمر ... بل ونعت البعض (لا ندري بعض من ؟ !) أبا هريرة بأنه « الكذاب الورع » !! (ص ٥٩) والحقيقة

التي راوغ المؤلف فأخفاها وراء الغموض هي أن البعض هو المستشرق الحاقد (شبرنجر) كما سنرى!!.

* * *

يسرقون بضاعتهم !!

ثم يأتي المؤلف إلى الحديث الموضوع على النبي ﷺ : « كل ما وافق الكتاب فهو عني قلته أو لم أقله » (ص ٦٠) ويدعي أن الفقهاء وضعوه[١] !! وهو يُشَبِّه سلوك المسلمين بنسبة كل حكمة تحث على مكارم الأخلاق إلى النبي، يشبهه بما زعمه اليهود عن موسى (ص٦٠)، وهذا هو التشبيه الثاني من المؤلف للمسلمين باليهود ويزعم (ص ٢٦٣) أن علماء المسلمين أصبحوا طبقة تشبه رجال الكهنوت عند النصارى وكذلك في (ص ١٩٤)، مع أنه ينكر في الصفحة ٣٦٧ حديث النبي « لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم... الحديث » أخرجه البخاري ومسلم، ولهذه الغاية تساهل العلماء في الإسناد إذا كان المضمون طيباً (ص٦٠!!) لاسيما إذا تعلق الحديث بالأخلاق والمعاملة، وإنما كان التشدد والتمحيص بصدد أحاديث الحلال والحرام (ص ٦٢) والإسناد هو قوائم

---

(١) هذا الاستشهاد مسروق من حيث محتواه من الدجال محمود أبو رية وقد فنده الدكتور المباعي في كتابه « السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص ٣٥٠) فقد زعم أبو رية أن هناك أحاديث عن أبي هريرة مرفوعة إلى الرسول ﷺ منها : « إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس » و«من حدث حديثاً هو لله عز وجل رضى، فأنا قلته وإن لم أكن قلته ».

وهي أحاديث قد محصها أئمة السنة وبينوا واضعيها، ولم يصح نسبة حديث واحد منها إلى أبي هريرة!!!.

ومن المضحك المبكي، أن المؤلف (ص١٦٩) يدعي أن الرسول ﷺ راض عما يصنع، مبارك -بكسر الراء -لما يفعل، مقر لما يذهب إليه!!!!.

أرأيتم جرأة الرجل على الكذب الصريح على الرسول ﷺ، فبأي واسطة علم المؤلف ذلك، مع أنه مضت على وفاة النبي ١٤٠٠ سنة؟

إن الكذاب يظن أن جميع الناس على شاكلته، فكيف نكذّب أناساً صديقين، كانوا مجرد ناقلين لما سمعوه من نبيهم لنرضي هوى إنسان جربنا عليه في كتابه عشرات الكذبات، ومنها كذبة عظيمة على الرسول ﷺ لا يصدقه بها إلا بعض مجاذيب الصوفية ؟!!

الحديث عند البخاري وغيره، فإذا صح الإسناد، وجب قبول الحديث مهما كان المتن (ص ٦٩ !!!) والإسناد أمر شكلي محض، إذ أن بوسع أي واحد (!!!) أن يفتري (المؤلف قال : أن يدلس !) حديثاً ويصدِّره بسلسلة ذهبية من الإسناد، يراعى فيها الاتصال بين المحدث وكاتب الحديث (نعم : كاتب الحديث !! وأقل طالب علم حظاً يعلم أن علم الحديث قام ـ أصلاً ـ على الرواية لا على الكتابة).

ثم يضيف : أو حتى دون أن يراعي ذلك الاتصال !!!!. بل إن هناك من أهمل الإسناد إهمالاً تاماً (ص ٦١ ثم يورد نوادر وطرائف لبعض الحمقى والماجنين يستحي من يحترم قلمه أن يزعم أنها دليل علمي، يوردها شواهد على إسقاط الإسناد نهائياً لدى بعض علماء الحديث، وليته أتى بحديث واحد أقر علماء الحديث بصحته دون أن يكون له سند، بل وسند صحيح).

وبنسب إلى عاصم التبيل قوله : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. ويصف أبا عاصم بأنه حجة في دراسة الحديث (ص ٦٠ : ومن عجب أن يقر المؤلف هنا بأن أبا عاصم حجة ثم لا يأخذ بخلاصة علمه إلا فيما يناسب غرض نظريته في نسف الحديث !!) ويضيف في الصفحة نفسها : كما تحدث وكيع عن زياد بن عبد الله قائلاً : « إنه كان يكذب في الحديث مع شرفه » (وسنرى فيما بعد مبلغ التحريف في هذه العبارة، وأن جولد زيهر(!!) سبقه إلى هذا الاستشهاد بها وإلى تحريفها أيضا، ورد مصطفى السباعي[1] على

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ـ مصطفى السباعي ـ ص ٢٣١ وأصل العبارة كما وردت في التاريخ الكبير للإمام البخاري / القسم الأول / ج٢ / ص ٣٢٩ : « وقال ابن عقبة السدوسي عن وكيع : «هو (أي زياد بن عبد الله) أشرف من أن يكذب» (فوكيع - كما يوضح النص - ينفي عن زياد بن عبد الله، الكذب مطلقا لا في الحديث النبوي فحسب، فحرَّف المستشرق اليهودي العبارة إلى أنه كان ـ مع شرفه في الحديث ـ كذوباً !!!! وجاء حسين أحمد أمين فتجاهل أن كذب أستاذه جولدزيهر مكشوف، فالتزمه وزاد في تحريفه فحذف « في الحديث » ليصبح النص عنده : كان ـ مع شرفه ـ كذوباً !!!.. وهكذا تكون الأمانة وإلا فلا !!.

جولدزيهر وفضح تزييفه للنصوص، غير أن ذلك كله لم يمنع المؤلف من تكرار فعلة أستاذه الذي يعده من المستشرقين الموضوعيين).

بعد كل ما سلف يقول المؤلف : « فإن كان هذا ـ أي الكذب العام الجماعي على النبي ﷺ ـ هو موقف أتقياء المسلمين وفقهائهم[1]، فلا عجب في أن نرى العامة تهمل التدقيق والتحري ....» (ص ٦٠).

ويزعم (ص٦٩) أن مدوني الحديث النبوي أغفلوا دراسة البواعث التي ربما دفعت مختلقي الأحاديث إلى اختلاقها، ولم يهتدوا (يعني : المدونين) بضوء الحقائق التاريخية واهتموا بالأسانيد على حساب المتن، واستنكروا تشكك المرء في صحة حديث متين الإسناد ظاهراً، إذا حوى متنه خرافة أو تجافى مع المنطق أو التاريخ الثابت، ولم يناقشوا ـ مثلاً ـ كيف يمكن أن يكون النبي قد تنبأ بظهور أبي حنيفة (سنرى بعد كم في هذه العبارة من أكاذيب(!!) رغم أن ابن عبد البر والنووي نفيا صفة الصحة عن كل حديث يخالف المنطق (وهذا تحريف فلم يحتكما إلى المنطق اليوناني، وإنما إلى صريح المعقول الذي يجمع عليه العقلاء، وهذا ليس شان ابن عبد البر والنووي وحدهما، وإنما هو موقف علماء الحديث كافة بلا استثناء !!!)، ويتابع فيقول: لكن معظم المدونين احتكموا إلى الشكليات وحدها، فإذا تعذر ذلك طبقوا نظرية الناسخ والمنسوخ (يطالع القارئ في الرد تفنيداً علمياً دقيقاً لهذه

---

(١) من مخازي هذا الكاتب وتناقضاته التي لا تنتهي، أنه ـ بخلاف هجومه المستمر على علماء الحديث والفقهاء في كل كتابه ـ يثني (ص ٣٠) على ورع المؤرخين المسلمين وعلى التزامهم نفس المنهج والدقة والورع والمعايير التي التزمها علماء المسلمين في تعرضهم للحديث النبوي وتفسير القرآن !!! ويضيف : « فإن كان الورع دفع غيرهم من المؤرخين إلى الكذب والتلفيق عن حسن نية، فقد كان مفهوم الورع لدى المؤرخين المسلمين، هو التزام الصدق والأمانة قدر الإمكان، وهما ما قد يسميان في زماننا هذا بالروح العلمية » !!! ـ ولا تعليق ـ.

الأكاذيب، لكن المذهل أن يهزأ الكاتب من وقوع النسخ في الحديث، مع أنه يقر به في القرآن، بل إنه يحرّم على النبي النسخ ـ والنبي لا ينسخ من عنده بغير وحي ـ، مع أنه ـ أي المؤلف ـ يبيح لنفسه اليوم نسخ قطعيات القرآن بهواه !!).

الشيخان : أسباب مخففة !

وينجو الإمامان البخاري ومسلم من اتهامات المؤلف للأمة كلها بالكذب على النبي، لكنه يدعي (ص ٦٨؛ ٦٩) أن المعيار الرئيسي لصحة الحديث عندهما هو أن يكون رجال الإسناد أتقياء لم يعرف عنهم كذب متعمد على النبي، ناجم عن قلة دين أو هوى حزبي. (من عجب أن المؤلف لا يرضى لكذبه إلا أن يكون مركباً، ذلك أن أيا من علماء الحديث ـ فما بالك بالبخاري ومسلم ـ لم يقصر شروطه لقبول الراوي على التقوى !! والمؤلف بما كذبه على الإمامين الجليلين يجعل الراوي الكاذب على النبي عمداً مقبولاً عندهما، شريطة ألا يكون كذبه ناتجاً عن قلة دين، وكأنه لا يدري أن الكذب وخصوصا على النبي وعمداً هو منتهى قلة الدين بل عدمه .. إن علماء الحديث يرفضون رواية من يعرف بالنسيان فما بالك بالكذب عمداً على الرسول الكريم ؟ في كل حال، هذا ليس أوان التفنيد، لكن لا بد من تصحيح مبدئي لئلا تنطلي أكاذيب الرجل على البسطاء).

ويزعم المؤلف (ص ٦٨) أن البخاري بدأ في عمله الجليل في جمع حديث النبي ﷺ بعد رؤيته حلما يطرد فيه الذباب عن وجه الرسول !!! (كعادته لا يوثق هذا الكلام ... مع أن البخاري شرح بدء مهمته بقوله : « كنا عند اسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لما صح من سنة النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح »)[1].

* * *

(١) منهج النقد في علوم الحديث ـ د. نور الدين عتر ـ دار الفكر بدمشق ـ ط٣/ ١٤٠١ ـ ١٩٨١م ـ ص ٢٥٢.

مأتم الأمانة

ويعمد المؤلف إلى طريقة غير شريفة، فيأتي بشواهد وأمثلة، ضربها علماء الحديث على عمل الوضع والوضاعين لتحذير الأمة منهم، فيجعلها (بعدم نسبتها إلى أصحابها !!) من اكتشافاته، ويستخدمها ضد الذين اكتشفوها وحذروا منها أصلاً !!!!.

فيقول (ص ٦١) : روى ابن لهيع (وهو من علماء الحديث !!) أن شيخاً من المحدثين (الأصل : من الوضاعين، فحرف المؤلف «الأمين» الكلمة لتصبح : المحدثين !!) بعد أن تاب وأقلع عن وضع الحديث على النبي، حذر ابن لهيع من أن يصدق الأحاديث ! (فإن نحن غضضنا الطرف عن التحريف فإن لنا أن نسأل المؤلف : وهل تاب ابن لهيع عن تصديق الأحاديث؟ أم أنه - عندك - يروي ما لا يؤمن به فلا يجوز لك بعد ذلك أن تحتج بكلامه !!).

ويكرر صاحبنا فعلته الشنعاء (ص ٦٢) إذ يسرق من علماء الحديث افتضاحهم لأحد الوضاعين الذي يروي حديثاً مكذوباً يحث على قراءة القرآن، وعندما واجهه العلماء قال: رأيت الناس قد انصرفوا عن تلاوة القرآن ويشغلون أنفسهم بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة !! (فهذه يذكرها علماء الحديث للتحذير من الوضاعين عن حسن نية فكيف تصبح دليلاً ضدهم ؟ إن كل هذه الوقائع التي يذكرها الكاتب - لو لم يكذب في كثير منها - هي حجة لأهل الحديث لا عليهم، لأنها برهان عملي على مدى دقتهم وتثبتهم من صحة الحديث النبوي !! ولذلك فهي حجة على الكاتب وليست له !!).

تشيخه بشار

ولكي يُكْسِبَ المؤلف أكاذيبه شيئاً من الوقار الزائف، يأتي بادعاءات بعض الحمقى أنهم من أصحاب النبي في أزمنة متأخرة (القرنين الثالث والرابع الهجريين)، ولو كان أميناً لسأل نفسه : هل الادعاء كاف للاثبات ؟ إن ادعاء دجال أو معتوه أنه صحابي، لا يطعن في علم الحديث إلا إذا أقر علماؤه بصحة ذلك الادعاء !!.

وسنرى فيما بعد أن آخر الصحابة وفاة (عند العلماء) لم يتجاوز الربع الأول من القرن الهجري الثاني !!!.

لكن الكاتب ـ فيما يبدو ـ قد مل من الوجاهة المصطنعة، فلجأ إلى الهزل في قضية تتطلب ذروة الجد، فقد حشد طائفة من نوادر السفهاء الماجنين والزنادقة كبشار بن برد القائل :

إبليس أفضل من أبيكم آدم فتنبهوا يا معشر الأشرار

النار معدنه وذلك طينة والطين لا يسمو سمو النار

وكأبي نواس وأشعب، لينسف بها السنة النبوية (ص ٦٤، ص٦٨) وشر المصيبة ما يضحك، وإلا فأي عاقل ـ ولو لم يكن مسلماً ـ يرى في طرائف العابثين حجة « علمية » ؟ .

الأدهى من ذلك أنه يفسر سفه هؤلاء، بأنه رد فعل لسلوك المحدثين أنفسهم الذي يدعو إلى السخرية منه، من قبيل التندر بالخرافات العظيمة التي حفلت بها أحاديثهم الموضوعة.

ونسي الكاتب في خضم حماسه، أن المشركين والملاحدة ـ حتى في أيامنا هذه ـ يسخرون من القرآن ومن الأنبياء، فهل يرى أن هزء الكافرين من هذه المقدسات، ناتج عن الخرافات العظيمة التي حفل بها القرآن وجاء بها الرسل (حاشا لله) ..... وإن قال بذلك فهل يظل مسلماً ؟!!.

* * *